

## ملخص التقرير الاقتصادي والمالي المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2025

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2025 في سياق تاريخي مهم بالنسبة للمملكة المغربية يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين. حيث راكمت بلادنا خلال ربع قرن من الزمن مجموعة من الإصلاحات الكبرى والمبادرات الهيكلية التي كان لها وقع كبير وبشكل مستدام على المسار التنموي لبلادنا، وعلى تموقعه الجيد على الساحتين الإقليمية والدولية، وكذا على تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

كما يندرج هذا المشروع في سياق عالمي خاص يتسم بالصمود الاقتصادي كركيزة أساسية للاستقرار. فخلال الفترة 2023-2024، تمكن الاقتصاد العالمي من الحفاظ على نمو معتدل، مدعوما بتخفيف حدة الصدمات الطاقية وبالتراجع التدريجي للتضخم. وتشير التوقعات لسنة 2025 إلى انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي، على الرغم من استمرار بعض الشكوك مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وبالتحديات المناخية المتزايدة.

وعلى المستوى الوطني، أبان الاقتصاد المغربي عن صمود ملحوظ وقدرة مستدامة على التكيف. وقد تميزت سنة 2023 بتسارع في وتيرة النمو، بفضل دينامية القطاعات المحركة له على غرار صناعة السيارات والطيران والسياحة. وتؤكد توقعات سنة 2024 هذا المنحى الإيجابي، مما يعكس متانة الأسس الاقتصادية للمملكة ونجاحة الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

في ظل لهذا السياق، يتطرق التقرير الاقتصادي والمالي، في نسخته لسنة 2025، إلى تحليل التطورات الأخيرة للمحيط الدولي في الجزء الأول منه، من خلال جرد لأهم المخاطر والفرص الرئيسية للاقتصاد المغربي. ويستعرض التقرير في الجزء الثاني منه عوامل صمود الاقتصاد المغربي، كما يسلط الضوء على القضايا والتحديات التي يجب أن تواجهها بلادنا. وأخيراً، يتناول هذا التقرير، في جزئه الثالث، التطور الهيكلي للمالية العمومية مع تسليط الضوء على الإصلاحات والجهود المبذولة للحفاظ على استدامتها. وينتهي التقرير بعرض التوجهات التي تستند إليها التوقعات الاقتصادية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2025.

### 1. اقتصاد عالمي أكثر صموداً مما كان متوقعا، لكن مع استمرار بعض المخاطر

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيستمر نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة تقدر بنسبة 3,2% سنة 2024 و3,3% سنة 2025، بعد 3,3% سنة 2023. وستظل معدلات النمو هاته متفاوتة حسب الدول والمناطق.

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يظل النمو معتدلا بشكل عام خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023. وفي الولايات المتحدة، يتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا خلال سنة 2024 مع ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 2,6%، بعد 2,5% سنة 2023، قبل أن يتباطأ إلى 1,9% سنة 2025.

وبالنسبة لاقتصاد منطقة الأورو، من المتوقع أن يتعافى النمو تدريجيا ليرتفع إلى 0,9% سنة 2024 و1,5% سنة 2025 بعد 0,5% سنة 2023، مدعوما بانتعاش الطلب الداخلي. ومن بين الاقتصادات

الكبرى في منطقة اليورو، فقد صمد النمو الاقتصادي نسبيا في كل من فرنسا سنة 2024 (0,9% بعد 1,1% في 2023)، وإيطاليا (0,7% بعد 0,9%) وإسبانيا (2,4% بعد 2,5%). في حين، لا يزال الانتعاش الاقتصادي متواضعا في ألمانيا (0,2% بعد 0,2-%)، متأثرا بالصعوبات الصناعية المستمرة. وفي سنة 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا (1,3%) وفرنسا (1,3%) وإيطاليا (0,9%)، بينما سيستمر بوتيرة معتدلة في إسبانيا (2,1%).

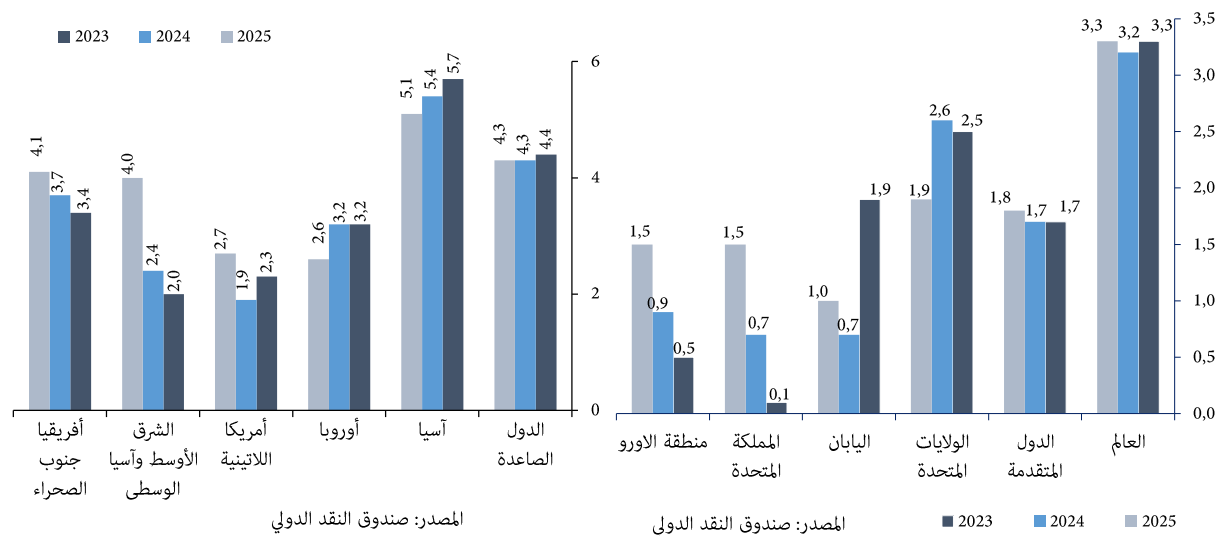
وفي المملكة المتحدة، وبعد شبه ركود سنة 2023 (0,1%)، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد انتعاشا معتدلا بنسبة 0,7% في سنة 2024 والذي سيتعزز ليصل إلى 1,5% سنة 2025، حسب صندوق النقد الدولي. وفي اليابان، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى 0,7% سنة 2024، بعد 1,9% سنة 2023. ويفسر هذا التباطؤ بتراجع العوامل المؤقتة التي دعمت التعافي خلال سنة 2023، مثل انتعاش السياحة وصادرات السيارات. وفي سنة 2025، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 1%، وهو ما يزيد قليلا عن المتاح، مدعوما بالاستهلاك الخاص والاستثمار.

وسيظل معدل النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية صامدا عموما في حدود 4,3% خلال سنتي 2024 و2025، أي أقل من المعدل المسجل سنة 2023 (4,4%). وفي بلدان آسيا الناشئة، من المتوقع أن ينتقل معدل النمو من 5,7% سنة 2023 إلى 5,4% سنة 2024 و5,1% سنة 2025. وفي الصين، من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا مسجلا 5% سنة 2024 بعد 5,2% سنة 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج الداخلي الخام للصين مسجلا فقط 4,5% سنة 2025. كما يتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام للهند بنسبة 7% خلال سنة 2024 و6,5% سنة 2025، بعد ارتفاع بنسبة 8,2% سنة 2023، وهي أسرع وتيرة نمو بين الاقتصادات الكبرى.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في أمريكا اللاتينية سنة 2025، بعد نمو بطيء خلال سنة 2024، مدعوما بتعافي الاقتصاد البرازيلي حيث سينتقل معدل نموه من 2,9% سنة 2023 إلى 2,1% سنة 2024 و2,4% سنة 2025.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يتعافى النمو الإقليمي تدريجيا. ومن بين الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، ستعرف نيجيريا انتعاشا مهما (3,1% سنة 2025 و3,0% سنة 2024، بعد 2,9% سنة 2023) أقوى من جنوب أفريقيا (0,9% و1,2% بعد 0,7%).

ويتوقع أن يتحسن معدل النمو تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منتقلا من 2% خلال سنة 2023 إلى 2,4% سنة 2024، ثم إلى 4% سنة 2025. ويعزى هذا الانتعاش بشكل أساسي إلى الارتفاع التدريجي لإنتاج النفط وتحسن النشاط الاقتصادي انطلاقا من أواخر سنة 2024.



مبيان 2 : توقعات نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان الناشئة (%)

مبيان 1 : توقعات نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان المتقدمة (%)

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، وعلى الرغم من تزامن عدة عوامل غير مواتية على صعيد العرض والطلب، أظهرت التجارة العالمية للسلع صمودا على مدى السنوات الأربع الماضية. ووفقا لمعطيات المنظمة العالمية للتجارة، فقد ارتفع حجم تجارة السلع بنسبة 2,3% على أساس سنوي في النصف الأول من سنة 2024. ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة في بقية السنة، حيث تشير التوقعات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى انتعاش في حجم تجارة السلع بحوالي 2,7% في سنة 2024. ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض نسبة التضخم مما يسمح بانتعاش استهلاك المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، يوضح "التقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم 2024" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انخفاضا في هذه التدفقات بنسبة 2% خلال سنة 2023، لتبلغ 1332 مليار دولار. وبالنسبة لسنة 2024، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التوترات التجارية والجيوسياسية والسياسات الصناعية وتنوع سلاسل التوريد قد تعيد تشكيل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدفع بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى اتباع نهج حذر في التوسع الخارجي.

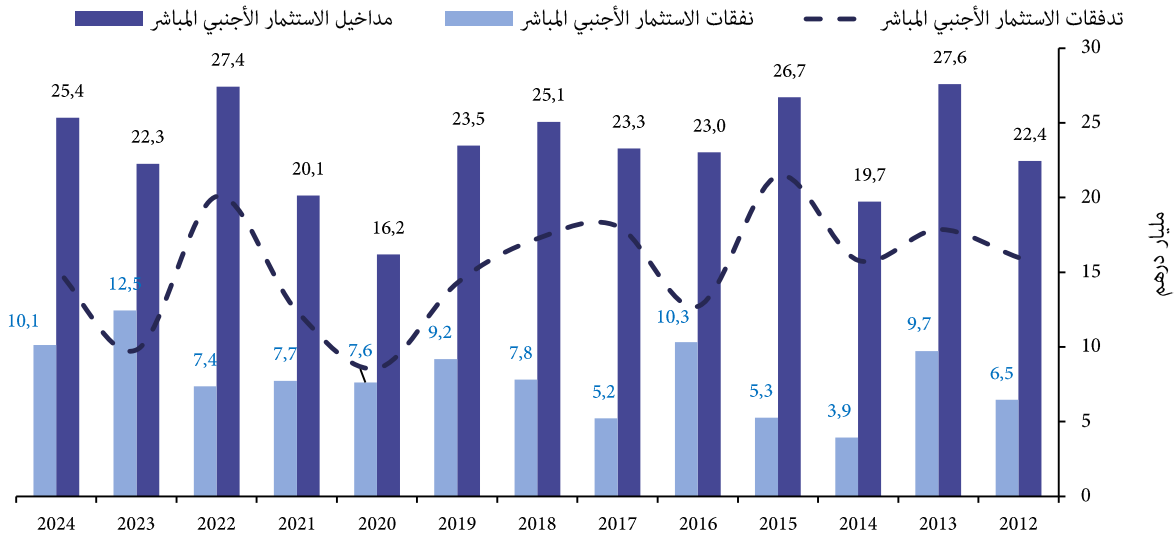
ومن خلال تحليل هذه المسارات، تشير التوقعات لسنة 2025 إلى انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي على الرغم من استمرار بعض المخاطر، لا سيما تلك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وبالتغيرات المناخية وإعادة تشكيل هيكل وجغرافية المبادلات التجارية وبأزمة المديونية المفرطة في العديد من الاقتصادات العالمية.

وكان لهذه التطورات في الظرفية الدولية انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، خاصة على المبادلات التجارية الخارجية، وعلى التدفقات المالية الأخرى، وكذلك على سعر الصرف...

وقد سجلت قيمة الصادرات المغربية عند متم غشت 2024 ارتفاعا بنسبة 5,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، لتصل إلى 295 مليار درهم مستفيدة من نمو الصادرات نحو الخارج لمجموعة من المنتجات والتي تهم بشكل خاص قطاع السيارات وقطاع الفوسفات ومشتقاته وكذا قطاع الطيران. وموازا مع ذلك، ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 4,6% لتبلغ 491,95 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024، ارتباطا بارتفاع ملحوظ لواردات مواد التجهيز النهائية وأنصاف المواد، وكذا المواد الاستهلاكية النهائية.

وبذلك، بلغ العجز التجاري 196,85 مليار درهم، بزيادة بلغت 3,2% عند متم شهر غشت 2024 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تغير سعر صرف الدرهم كانت له مساهمة إيجابية في العجز التجاري بنحو 2,8 مليار درهم، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض فاتورة جميع مجموعات المنتجات نتيجة ارتفاع قيمة الدرهم مقابل الأورو والدولار.

وفيما يخص جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 52% سنة 2023، ليبلغ 11,1 مليار درهم، مقابل 23 مليار درهم سنة 2022. ويفسر هذا الانخفاض بتراجع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% لتبلغ 34,6 مليار درهم، وبزيادة في النفقات بنسبة 35,8% لتصل 23,5 مليار درهم. وعلى الصعيد القطاعي، شكلت الصناعة والعقار أكثر القطاعات جاذبية في المغرب خلال سنة 2023، حيث بلغت حصتهما على التوالي 38% و 22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، تليهما قطاعات النقل (7%)، والطاقة والمعادن (4,6%) والسياحة (3,6%). وعند متم شهر غشت 2024، ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 55,1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، حيث بلغت قيمته 15,2 مليار درهم.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 3 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عند نهاية غشت)

## 2. تعزيز صمود الاقتصاد الوطني

أبان الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة، عن قدرته على الصمود لمواجهة الصدمات الخارجية المتعددة. فقد سجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 3,4% خلال سنة 2023، بزيادة بلغت 1,9 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2022.

وتشير معطيات الظرفية المتوفرة إلى أن صمود الأنشطة غير الفلاحية ينذر بنمو جيد في سنة 2024 رغم انخفاض القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية. وستعكس ديناميكية النمو هذه على مستوى عناصر الطلب، خصوصاً استهلاك الأسر الذي من المتوقع أن يستمر في الارتفاع خلال سنة 2024 مدعوماً بارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج وقروض الاستهلاك بنسب 3,9% و 0,8% على التوالي إلى غاية غشت 2024 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة. كما سيؤدي الانخفاض المهم في التضخم، الذي بلغ 1,1% عند متم شهر غشت من سنة 2024، مما يؤكد العودة التدريجية لاستقرار الأسعار بعد عامين من التضخم المرتفع، إلى تعزيز القدرة الشرائية للأسر.

وفيما يخص الاستثمار، تظهر أولى المعطيات حول الظرفية الاقتصادية علامات تسارع في سنة 2024، حيث ارتفعت واردات معدات التجهيز بنسبة 10,9% عند متم شهر غشت 2024 وارتفعت قروض التجهيز الممنوحة من طرف البنوك بنسبة 12,1% خلال نفس الفترة. كما أن الاستثمار العمومي يتطور بشكل جيد بالنظر إلى نفقات الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 10,7% إلى غاية نهاية شهر غشت مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ويعد هذا الصمود نتيجة للجهود المبذولة من قبل المغرب لتنويع اقتصاده باعتماده سياسات ملائمة واستباقية في القطاعات الرئيسية، مثل الفلاحة والصناعة والسياحة والبنيات التحتية.

سعيًا منه لمواصلة سياسته الرامية إلى تكييف القطاع الفلاحي وتعزيز استدامته وتنافسيته، أطلق المغرب الاستراتيجية الفلاحية الطموحة "الجيل الأخضر" التي تغطي الفترة 2020-2030. وتهدف هذه الاستراتيجية أساساً إلى انخراط الفلاحة الوطنية في مسار ترسيخ المنة حيال المخاطر المناخية والحفاظ على المكتسبات في مجال الإنتاجية الفلاحية وكذا النهوض بالرأس المال البشري في القطاع الفلاحي. كما تروم هذه الاستراتيجية مضاعفة القيمة المضافة لكل متر مكعب من الماء في إطار مواصلة برامج التعبئة والاقتصاد في الماء. كذلك تم اتخاذ إجراءات استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة لسلاسل الإنتاج الفلاحي والتكيف مع السياق المناخي الفلاحي الصعب للبلاد، لا سيما من خلال مضاعفة الاستثمارات المخصصة

للبحث والتطوير في المجال الفلاحي، وتحسين معدل تثمين المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى دعم انبثاق سلاسل فلاحية جديدة واعدة (الفلاحة العضوية).

وفيما يخص **الصناعة الوطنية**، فقد بلغت عملية التحول الصناعي في المغرب مراحل حاسمة تمثل نقطة تحول نحو بنية صناعية أكثر تنوعاً وذات قيمة مضافة عالية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تعزيز جاذبية المغرب كوجهة استثمارية كالاستقرار السياسي للبلاد، والبنيات التحتية الحديثة، والأداء الإيجابي للقطاعات الجديدة مثل صناعة السيارات والطيران، إلى جانب وجود يد عاملة مؤهلة وشابة. فقد مكنت هذه العوامل الإيجابية القطاع الصناعي من الارتقاء إلى المرتبة الأولى سنة 2023، فيما يتعلق بتعبئة الاستثمارات الخاصة في إطار تنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار حيث تمت المصادقة على 63,7 مليار درهم، أي ما يعادل 59,4% من الاستثمارات المتوقعة من لدن اللجنة الوطنية للاستثمار. وتبقى طموحات القطاع الصناعي واعدة في مجال الانتقال نحو أنماط إنتاج خضراء ومستدامة تهدف إلى تقليل المدخلات (المواد الخام، الطاقة، الماء)، والرفع من استخدام الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء والحرارة، وتعزيز الاقتصاد الدائري لتدبير النفايات...

وبالنسبة ل**قطاع السياحة**، فقد تمكن من استئناف نموه التصاعدي، كما يتضح من تطور مؤشرات نشاط القطاع، ليتجاوز مستوى ما قبل الأزمة الوبائية (ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى المغرب (14,5 مليون) وعائدات السياحة (104,6 مليار درهم) بنسبة 12,3% و 33% على التوالي سنة 2023 مقارنة بسنة 2019). وتؤكد البيانات الظرفية الإيجابية هذا الانتعاش الذي شمل جل مكونات النشاط السياحي الوطني خلال سنة 2024. ويعود تعافي السياحة الوطنية وصمودها أمام الأزمات التي تعيشها أهم الدول الموردة إلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع (خطة الطوارئ بملياري درهم)، فضلاً عن التدابير المعتادة (عملية مرحبا، وبرامج الترويج للمكتب الوطني المغربي للسياحة، وتعزيز الربط الجوي والبحري...) والإصلاحات الهيكلية (إصلاح الإطار القانوني، واعتماد التأشيرات الرقمية...) والاستراتيجية. ولمواصل هذا الزخم من التعبئة تم اعتماد خارطة الطريق لإنعاش السياحة وفق أهداف استراتيجية لتحفيز السياحة المغربية وتعزيز موقع المغرب كواحد من أفضل 15 وجهة سياحية في العالم. إذ تهدف، من خلال استثمار ما يناهز 6,14 مليار درهم، إلى استقطاب 17,5 مليون سائح وتحقيق 120 مليار درهم من عائدات السياحة وإحداث 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في أفق سنة 2026.

وقد واكب هذه الدينامية القطاعية تسارع وتيرة تطوير البنيات التحتية للنقل العصري لتلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية للاقتصاد والمجتمع المغربي. ومن شأن هذه التعبئة تعزيز التنافسية الاقتصادية والجاذبية الترابية للمغرب، وكذا تدعيم عملية التحول الصناعي لبلادنا والاستجابة لنموه الديموغرافي.

وعلى المستوى **الترابي**، فقد تم استهداف استثمارات قصد تعزيز البنيات التحتية ودعم القطاعات الرئيسية، قصد إنعاش الاقتصاد المحلي والحد من الفوارق فيما يخص خلق الثروة على الصعيد الترابي. وقد أظهرت الدراسات التحليلية المنجزة في هذا الإطار أن خلق الثروة الوطنية يظل يركز على الأقاليم التي تقع بين مدينتي طنجة والجديدة. حيث حققت جهة الدار البيضاء سطات أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2022، حيث بلغت حصتها في المتوسط 32,1%، تليها جهات الرباط سلا القنيطرة (16%)، وطنجة تطوان الحسيمة (10,5%)، ثم فاس مكناس ومراكش آسفي (8,4% لكل واحدة منهما). وفيما يخص وتيرة النمو الإسمي، برزت خلال الفترة 2014-2022 جهات ذات مسارات نمو أكثر دينامية متجاوزة بذلك المعدل الوطني (3,6%) وهي جهات دعمتها البرامج التنموية الهيكلية التي تم اعتمادها على المستوى المحلي. ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون الساقية الحمراء (9,1%)، وكلميم وادنون (5,5%)، والداخلة وادي الذهب (5,4%)، ثم درعة تافيلالت (5,2%).

وبالرغم من التقدم المحرز، لا زالت هناك تحديات كبيرة على المغرب مواجهتها. حيث يظل تعزيز **الدولة الاجتماعية** مسألة حاسمة تتطلب مضاعفة الجهود المبذولة في مجالات أساسية مثل التشغيل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالحصول على العمل، تضع الحكومة إنعاش التشغيل والإدماج في سوق الشغل ضمن أولويتها الرئيسية خلال النصف الثاني من ولايتها بالنظر لارتفاع معدلات البطالة المسجلة (13% سنة 2023 و13,1% خلال الربع الثاني من سنة 2024). وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتفعيل أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بالتشغيل لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهود الحكومية في هذا المجال، وضمان توافق أفضل بين العرض والطلب في سوق الشغل. ومن المنتظر أن تسفر هذه الأعمال عن خارطة الطريق الجديدة حول التشغيل بالمغرب تعتمد على برامج عمل في أفق خمسة إلى عشر سنوات القادمة، مصحوبة بإجراءات تستهدف دعم التشغيل بالوسط القروي وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على رافعات العمل لتعزيز ولوج النساء إلى سوق الشغل والفرص الاقتصادية.

وفيما يخص الولوج إلى التعليم، عمل المغرب، بفضل الإصلاحات التي قام بها خلال العامين الماضيين، على تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي وتحسين إمكانية الولوج إلى السلك الإعدادي والثانوي التأهيلي. وستواصل هذه الدينامية بفضل تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح نظام التعليم الذي يروم، على الخصوص، تعميم وتحسين التعليم الأولي في أفق سنة 2028، وتوسيع العرض التربوي وتعميم مشروع "مدارس الريادة" على نطاق واسع ابتداء من السنة الدراسية 2024-2025، مما سيساهم في تعزيز التميز وتكافؤ الفرص.

ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التمدد بالتعليم الأولي ليلعب 80% خلال السنة الدراسية 2024/2023 مقابل 45,3% سنة 2018/2017. كما شهدت نسبة تمدد الفتيات طفرة ملحوظة، إذ ارتفعت من 41,6% سنة 2018-2017 إلى 79,7% سنة 2024-2023. وبلغت نسبة التمدد بالمستوى الابتدائي 111,6% سنة 2024-2023 (112,0% بالنسبة للفتيات، و123,2% بالوسط القروي و103,9% بالوسط الحضري). وعلى مستوى السلك الإعدادي والثانوي التأهيلي، بلغت نسبة تمدد التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و14 سنة وما بين 15 و17 سنة على التوالي 101,1% و80,2% خلال الفترة 2024-2023 مقابل 89,7% و65,8% سنة 2018-2017. ولتعزيز هذه المكتسبات والحد من هذه النقائص، أطلقت الحكومة برنامج "مدارس الريادة" الذي يهدف إلى تعزيز الدعم المدرسي داخل المؤسسات التعليمية، وإعادة التفكير في الأساليب التربوية، وتقديم دورات تكوينية معتمدة للأساتذة، وتزويد الفصول الدراسية بأحدث المعدات الرقمية. ويهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتهيئة بيئة مناسبة لتطور وتفتح التلاميذ وتحقيق التميز الأكاديمي.

وبالنسبة لمنظومة التكوين المهني، فقد ارتفعت قدرتها الاستيعابية من خلال افتتاح وبدء التكوين بست مدن للمهن والكفاءات في جهات سوس-ماسة، والشرق، والعيون-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وبني ملال-خنيفرة، حيث بلغت 21.865 مقعداً. في هذا الإطار، يتوخى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الرفع من قدرته الاستيعابية لتصل إلى أكثر من 414.855 مقعداً تعليمياً خلال السنة الدراسية 2024-2025، وذلك بفضل افتتاح 20 مؤسسة جديدة في جهات الرباط-سلا-القنيطرة، وسوس-ماسة، والدار البيضاء-سطات، وبني ملال-خنيفرة، والشرق، وطنجة-تطوان-الحسيمة، بقدرة استيعابية تتجاوز 3.805 مقعداً.

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي الذي دوراً أساسياً في تأهيل الموارد البشرية وتطوير البحث العلمي والابتكار، فقد تميزت السنة الجامعية 2024-2023 بتنفيذ إجراءات المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) والتي تهدف إلى تحسين الولوج إلى التعليم العالي وتحسين ظروف الدراسة به، مع ضمان آليات فعالة للرفع من جودة النظام وتحسين نتائجه. كما ركزت على تعزيز آليات الحكامة الجيدة وتطوير البحث العلمي من خلال تحسين بنيته التحتية وتأمين نتائجه.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، تم بذل جهود ملحوظة لتفعيل إصلاحه الذي يشكل شرطاً لا غنى عنه لإنجاح المشروع الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية. وتشمل هذه الجهود تعزيز توفير الموارد البشرية الصحية وتحسين وضعهم المهني وتأهيل البنيات التحتية وتحسين حكامة القطاع. ونخص بالذكر، نشر

القانون رقم 33.21 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لتمكين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج من مزاولة مهنة الطب بشكل دائم بالمغرب. كما تم إطلاق عملية موسعة لإعادة تأهيل وتجديد المؤسسات الصحية الأولية لضمان استجابتها للمعايير المتعلقة بجودة الخدمات. وقد همت هذه العملية 1.400 مؤسسة صحية أولية، من بينها 483 مؤسسة تم الانتهاء منها في نهاية سنة 2023 بغلاف مالي يقدر بـ 850 مليون درهم. كذلك تم وضع آليات لحكامه القطاع من قبيل إحداث الهيئة العليا للصحة التي تتولى مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والمجموعات الصحية الترابية المسؤولة على تفعيل السياسة الصحية للدولة على الصعيد الجهوي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة لتجسيد ورش **تعميم الحماية الاجتماعية** التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2020. وقد تميزت سنة 2022 بتفعيل تعميم التغطية الصحية لجميع المواطنين مع دمج العمال غير الأجراء والمستفيدين من نظام "راميد" لنظام التأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى صدور المراسيم التطبيقية المتعلقة بها. كما شهدت سنة 2023 نشر القانون رقم 60-22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، بالإضافة إلى المراسيم التطبيقية المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. تمثل هذه المرحلة إتمام الترسانة القانونية الداعمة للورش الكبير لتعميم التغطية الصحية.

وللإشارة، فقد مكن **تعميم الدعم الاجتماعي المباشر** وتنفيذ آليات الاستهداف، انطلاقاً من نهاية 2023، من تجسيد المرحلة الثانية من برنامج تعميم الحماية الاجتماعية. فقد تم تسجيل ما يقرب من 4,8 مليون طلب للحصول على مساعدات اجتماعية مباشرة عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض حتى متم شهر غشت 2024. ومن بين هذه الطلبات، تلقت حوالي 3,9 مليون أسرة مساعدات، مما يمثل معدل قبول يبلغ 81%. واستفادت حوالي 2,9 مليون أسرة من المساعدات المتعلقة بالحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة.

وبالإضافة إلى التحديات الاجتماعية التي تتحكم في تهمين رأس المال البشري الوطني، يشكل تعزيز الأمن المائي والطاقي في البلاد، في سياق التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، حجر الزاوية الحقيقي لضمان استدامة النموذج التنموي المغربي.

وفيما يخص **حماية الأمن المائي**، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية، تم الشروع في تعديل الاستراتيجية الوطنية للماء من أجل إدماج أمثل للإكراهات المناخية. ويخص هذا التعديل بالأساس البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي (2020-2027) والمخطط الوطني للماء. وفيما يتعلق بتنمية العرض المائي، تم اعتماد برامج استراتيجية خاصة في إطار سياسة السدود كنهج استباقي على المدى طويل. بالموازاة مع ذلك، تم دعم إنتاج الموارد المائية غير الاعتيادية وذلك باللجوء أساساً لتحلية مياه البحر من خلال تطوير صناعة محلية لإنتاج المياه المحلاة مع تشجيع استعمال الطاقات المتجددة لإنتاجها. وفيما يتعلق بالتدبير الرشيد والمستدام للطلب على الماء، تم اتخاذ عدة تدابير استراتيجية استباقية بمختلف القطاعات المستعملة للماء. وتهم هذه التدابير بشكل خاص دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري في إطار استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030) وتنفيذ برنامج الحفاظ على الموارد المائية الجوفية، وكذا التقليل من هدر المياه على مستوى شبكات إنتاج وتوزيع الماء الشروب.

في **المجال الطاقي**، تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية، ضاعف المغرب جهوده لإنجاز مشاريعه للطاقات المتجددة لتسريع انتقاله الطاقي وكذا خفض الكربون من اقتصاده. في هذا الإطار، يعمل المغرب على تطوير قطاع الغاز الطبيعي من خلال تعزيز استكشافاته الغازية وكذا شراكته الطاقية مع إسبانيا ونيجيريا. كما أطلقت المملكة مبادرة "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر"، والتي تهدف إلى تعزيز مكانتها في هذا القطاع الاستراتيجي والذي من شأنه دعم انتقاله الطاقي والمساهمة في الجهود العالمية لخفض الكربون. وفي هذا الصدد تم إصدار دورية تكشف عن عرض المغرب الهادف إلى تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والتي توضح المراحل العملية اللازمة لضمان إنجاحه. ومن أجل تفعيل هذا العرض، أعلن المكتب

الشريف للفوسفاط عزمه ليصبح رائدا في تطوير قاعدة صناعية مخصصة لإنتاج الهيدروجين والجزئيات الخضراء. ولهذا الغرض، تم إطلاق برنامج استثماري بقيمة 130 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027. موازاة مع ذلك، يظل المغرب ملتزما بمسار تحوله الاقتصادي مستفيدا من نقاط قوته ومن الفرص التي تتيحها التحولات الرقمية والبيئية. كما يشكل الاقتصاد الأزرق محورا استراتيجيا واعداء، يوفر آفاقا كبيرة لخلق الثروة وفرص الشغل.

بالفعل قطع المغرب خطوات مهمة في **انتقاله الرقمي** الذي يضطلع بدور رائد في تنميته الاجتماعية والاقتصادية، حيث اتخذت بلادنا مبادرات مهمة لتحديث خدماتها العمومية وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات. ويشمل ذلك تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المقاولات، وإنشاء البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، وتخفيض الوثائق المطلوبة للمستثمرين بنسبة 45%. كما أطلق المغرب استراتيجية جديدة للانتقال الرقمي "المغرب الرقمي 2030" والتي تتوخى جعل المغرب في مقدمة الدول الإفريقية في التصنيفات الدولية لمؤشر الخدمات الإلكترونية، وتعزيز خلق مناصب الشغل للوصول إلى 240.000 منصب شغل في قطاع ترحيل الخدمات، وتحقيق 40 مليار درهم من عائدات الصادرات لهذا القطاع. وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين: رقمنة الخدمات العمومية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، وتنشيط الاقتصاد الرقمي لإنتاج حلول رقمية مغربية، مما يخلق قيمة مضافة وفرص الشغل.

في نفس السياق، يعتبر تعزيز **اقتصاد أزرق** مستدام ومرن وشامل أولوية استراتيجية تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي أكد في عدة مناسبات على ضرورة الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأزرق الذي تتوفر عليه بلادنا (واجهتين بحريتين مطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على طول 3500 كيلومتر، والمنطقة الاقتصادية البحرية الحصرية الشاسعة التي تبلغ مساحتها 1,2 مليون كيلومتر مربع). ووعياً منها بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، أطلقت الحكومة في يونيو 2022 برنامج وطني جديد للاقتصاد الأزرق، يهدف، من جهة، إلى تحقيق الاستغلال المستدام لموارد المناطق البحرية والساحلية، ومن جهة أخرى، إلى ضمان التنسيق المؤسساتي العمودي والأفقي الأمثل داخل القطاعات المعنية وفيما بينها. ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور: الأمن الغذائي الوطني، والتنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، وكذا حماية واستغلال الموارد الطبيعية. وفي سنة 2023، فعلت الحكومة التزامها بتنمية الاقتصاد الأزرق من خلال إرساء اللجنة بين وزارية للاقتصاد الأزرق (CIDEB) وإطلاق أشغال إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق (SNEB) والتي ستساهم في التنسيق بين مختلف السياسات والمبادرات القطاعية من خلال تتبع منهجية مندمجة ومتناسكة على جميع مستويات الإدارة والحكامة الجهوية.

### 3. الحفاظ على استدامة المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة

تطرح مسألة استدامة المالية العمومية اليوم بحدة في سياق يتسم بتوالي الأزمات على المستوى الدولي (الجائحة والتوترات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية، ...)، الأمر الذي ولد دورة تضخمية وضغطا قويا على المالية العمومية. في هذا السياق، واصلت الحكومة جهودها لإنعاش الاقتصاد الوطني وتخفيف آثار التضخم والجفاف مع تنفيذ أورش إصلاحات كبرى خاصة تلك المتعلقة بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، مع الحرص على ضبط مسار المالية العمومية والتحكم في عجز الميزانية على المدى المتوسط.

ويوضح تحليل تطور المالية العمومية، خلال الفترة 2021-2023، دينامية الموارد العادية التي استعادت منحها الإيجابي حيث سجلت نموا سنويا متوسطا بنسبة 12,3%، وهو ما مكن من تعبئة أكثر من 95 مليار درهم من الموارد الإضافية على مدى ثلاث سنوات مقارنة بسنة 2020. وبالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، بلغت الموارد العادية 22,2% سنة 2023 مقابل 19,9% سنة 2020، أي بزيادة قدرها 2,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال ثلاث سنوات.

وعرفت **الموارد الجبائية**، بالنظر لحصتها المهمة في الموارد العادية، زيادة بنسبة 4,7% في المتوسط خلال الفترة 2019-2023، نتيجة لارتفاع موارد الضريبة على الشركات بنسبة 4,6%، وموارد الضريبة

على الدخل بنسبة 3,7%، وموارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5%، وموارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3%. ونسبة للناتج الداخلي الخام، ارتفعت هذه الموارد من 17,2% خلال سنة 2019 إلى 18% خلال سنة 2023، أي بزيادة قدرها 0,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

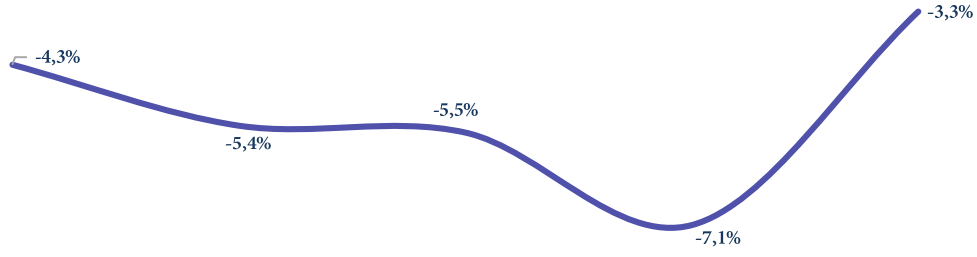
أما الموارد غير الجبائية، فقد سجلت نمواً بنسبة 23% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، نتيجة ارتفاع الموارد الأخرى بنسبة 30,5%، نتيجة تعبئة موارد مالية مهمة في إطار آليات التمويل المبتكرة وموارد المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 8,5%. وقد مثلت هذه الموارد 3,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 مقابل 2,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019، أي بزيادة نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام.

ويرسم سنة 2023، ورغم السياق الدولي الذي عرف تفاقماً في التوترات الجيوسياسية واستمرار تشديد الأوضاع المالية، والسياسات الوطنية التي اتسم باستمرار الجفاف، سجلت الموارد الجبائية ارتفاعاً بنسبة 5,6% (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة). ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة معتدلة بنسبة 2,4% لموارد الضريبة على الشركات، وإلى زيادة موارد الضريبة على الدخل بنسبة 5,8%، وإلى ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4%، وإلى زيادة موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3,7%، وإلى ارتفاع موارد الرسوم الجمركية بنسبة 18,3%، وكذا إلى زيادة موارد رسوم التسجيل بنسبة 11,1%. وبالنسبة للموارد غير الجبائية، فقد سجلت تحسناً بنسبة 16,8% سنة 2023، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 6,4% والموارد الأخرى بنسبة 16,1%.

وفيما يخص النفقات، يبرز تحليل بنية النفقات العمومية هيمنة النفقات العادية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث شكلت في المتوسط 74,5% من النفقات العمومية بين 2019 و2023. وقد تراجعت هذه الهيمنة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث انخفضت حصة النفقات العادية من النفقات العمومية من 75,6% سنة 2019 إلى 72,6% سنة 2023 نتيجة للمجهود الميزانياتي الكبير المبذول في مجال الاستثمار. أما بالنسبة لتطور النفقات العادية، فقد ارتفعت بنحو 6,6% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، لتمثل 20% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، نتيجة لارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 7,4%، وزيادة نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 5,1%، وارتفاع نفقات تكاليف الفائدة لدين الخزينة بنسبة 3,5%، وكذا ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 11,1%. ويرسم سنة 2023، سجلت النفقات العادية زيادة بنسبة 1,8% مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس تباطؤاً مقارنة بالدينامية المسجلة خلال الفترة 2019-2022، حيث بلغ متوسط النمو السنوي 8%.

وبالنسبة لـ **نفقات الاستثمار**، فقد ارتفعت بنحو 11% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2019-2023، حيث انتقلت من 5,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 إلى 7,6% سنة 2023، أي بزيادة قدرها 1,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية. وقد سجلت نفقات الاستثمار ارتفاعاً بنسبة 18,1% خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022.

وفي ظل التطورات التي عرفتها الموارد والنفقات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، عرف عجز الميزانية تحسناً تدريجياً، بعد التفاقم المسجل سنة 2020 حيث بلغ 7,1% من الناتج الداخلي الخام. وابتداءً من سنة 2021، تحسن عجز الميزانية تدريجياً بمقدار 2,9 نقاط من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 4,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، بفضل الرصيد العادي الإيجابي الذي بلغ 30,9 مليار درهم سنة 2023، أي ما يعادل 2,1% من الناتج الداخلي الخام. وقد تحقق هذا التحسن في ظل سياق تميز بمجهود ميزانتي كبير تم بذله لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والحفاظ على استقرار الأسعار وخفضها وإنعاش النشاط الاقتصادي، وكذلك لإطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية.



المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية

### مبيان 1 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

وانخرط المغرب تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، منذ عدة سنوات في مسار الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وإنعاش النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الجبائي (اعتماد تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة) وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية (مواصلة تعبئة التمويلات اللازمة لتنزيل إصلاح نظام الحماية الاجتماعية) وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية (اعتماد السياسة المساهماتية للدولة) وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص (مواصلة تنزيل ميثاق الاستثمار و تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار)، فضلاً عن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية (إطلاق المشاورات لإدخال عدد من التعديلات على هذا القانون استجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تعرفها بلادنا). ورغم أن هذه الإصلاحات تتواجد في مراحل تنفيذية مختلفة، إلا أنها تسير بخطى متقدمة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2025 على أربع أولويات رئيسية تتجلى في مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

ومن المتوقع، بناء على الفرضيات المعتمدة، من قبيل إنتاج الحبوب يقدر بنحو 70 مليون قنطار، و78 دولاراً للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت، وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,085، وارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 3,2% (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته)، أن يبلغ معدل نمو الإقتصاد الوطني 4,6% سنة 2025 وأن يستقر عجز الميزانية في حدود 3,5% من الناتج الداخلي الخام.